

كورونا
يضع مليار إنسان
تحت الإقامة الجبرية



10 ص

قذاف الدم
يوجه أسهم النقد
إلى تركيا والنهضة

«الموجة»...
مغامرة لعبور الزمن
في إطار كوميدي

16 ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الإثنين 2020/02/03

09 جمادى الثانية 1441

السنة 42 العدد 11606

Monday 03/02/2020

42nd Year, Issue 11606

العرب

علاوي يتعهد الحفاظ على مصالح الأحزاب الموالية لإيران

الصدر والعامري ضمنا حصتيهما في الحكومة العراقية قبل اختيار محمد علاوي لرئاستها



وبرغم أن علاوي هو أحد الموصوفين بالتمرد على هذه الطبقة السياسية، إذ سبق له أن عمل وزيراً للاتصالات في دورتين إبان حكم رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي بين 2006 و2014، مسجلاً اختلافات عميقة معه، انتهت بقطيعة وملاحقات قضائية، إلا أن المعلومات المحيطة بتكليفه الجديد، تشير إلى أنه التزم أمام القوى السياسية الموالية لإيران بالحفاظ على جميع مصالحها، عبر تعهدات خطية، في وقت رحبت طهران عبر المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية باختيار علاوي رئيساً لوزراء العراق.

وبعد إعلان تكليف علاوي مساء السبت، وظهر لافتات رافضة له في ساحة التحرير وسط بغداد، اندفع أنصار الصدر المدججون بالقوة من نحو خيام عدد من المعتصمين وهددوا أصحابها بالنصفية، فيما هجم آخرون بالهراوات على المطعم التركي، وهو أحد أشهر رموز حركة الاحتجاج في الشارع العراقي وانتزعه بالقوة من الشبان الذين تترسوا فيه طيلة شهرين ضد هجمات قنابل الغاز والرصاص الحي التي تشنها الحكومة والمليشيات الموالية لإيران بهدف تفريقهم.

ويوم الأحد، بلغ انصار الصدر الحال أنهم اختطفوا نشطاء من ساحة التحرير اعتراضاً على تكليف علاوي، ونقلوهم إلى أماكن بعيدة، لمنع الاعتراضات على رئيس الحكومة الجديدة.

وجاءت كل هذه الاعتراضات، بينما حاول الصدر أن يتخلص من مسؤولية هذا التكليف، عندما ذكر أن الشعب العراقي هو من اختار علاوي، وهو موقف تسبب في سخرية واسعة. وخلال الأيام التي سبقت اختيار علاوي، أجرى الصدر مباحثات مطولة مع زعيم ميليشيا بدر، هادي العامري، الذي يقود تحالف الفتح، إحدى أكبر الكتل البرلمانية، لاختيار رئيس وزراء جديد.

واتفقت جميع المصادر التي واكبت هذه الاجتماعات على أن علاوي كان يخطئ بدعم ومباركة الصدر والعامري معاً، وأن الخلافات بينهما كانت تدور حول حصص كل منهما في حكومته.

فيما أعلن ائتلاف النصر، برئاسة رئيس الوزراء العراقي الأسبق، حيدر العبادي، أنه ليس طرفاً في اختيار علاوي لمنصب رئيس الوزراء، مطالباً رئيس الوزراء المكلف بتحقيق مجموعة من المطالب وأن يعاد للدولة اعتبارها. وسبق لتفاهم مماثل بين الصدر والعامري أن أنتج عادل عبدالمهدي رئيساً للحكومة التي نظرت إليها على أنها الأضعف والأسوأ أداءً خلال الأعوام الأخيرة.

وإذا كان عبدالمهدي لديه شيء من التأييد الداخلي لارتباطه سنوات عدة بالحياة السياسية منتقلاً بين مناصب عدة، فإن علاوي توأرى عن الأنظار منذ اتهامه من قبل رئيس الحكومة الأسبق نوري المالكي بسرقة أموال وزارة الاتصالات، ما طرح أسئلة عديدة بشأن الأسباب التي تدعو القوى السياسية إلى إحياء شخصية سياسية من هذا النوع. لكن الجواب على هذا السؤال لم يكن متاحاً في بغداد، وإنما في بيروت، فعلاوي هو إحدى أشد الشخصيات العراقية قرباً من حزب الله، وسبق أن قدم

بغداد - كشفت مصادر سياسية عراقية عن تقديم المكلف بتشكيل الحكومة العراقية محمد توفيق علاوي تعهدات خطية تلزمه أمام القوى السياسية الموالية لإيران بالحفاظ على جميع مصالحها.

وذكرت مصادر مطلعة على كواليس مفاوضات التكليف في تصريح لـ"العرب" أن القوى الشيعية حيزت حصتها من الكابينة الوزارية الجديدة، وأقرت حصصاً مرضية للقوى السياسية الكردية والسنية لضمان تاييدها لحظة التصويت على منح الثقة لحكومة علاوي في مجلس النواب.

وبرغم تعهد علاوي بأن تكون حكومته مستقلة تماماً، إلا أن الجميع يدرك أن هذه التعهدات تطلق للاستهلاك الإعلامي، لأن الأطراف التي تتحاصص مناصب الدولة لن تمرر أي حكومة ما لم تطلعن على مصالحها.

لكن مصادر مقربة من علاوي قالت لـ"العرب" إن رئيس الوزراء العراقي المكلف سيحاول أن يلون الكابينة الوزارية بأسماء محسوبة على حركة الاحتجاج، كي يستخدمها في الدفاع عن استقلالية حكومته وينفي حقيقة أنها تشكلت حصصاً سياسية بامتياز.

وسرب أنصار رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي معظم وثائق المفاوضات الخاصة بتكليف علاوي، من بينها ورقة مكتوبة بخط اليد تتضمن شروطاً وضعتها زعماء تحالف الفتح برئاسة هادي العامري على رئيس الوزراء الجديد، بينها تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الغامضة مع الصين والعمل على إخراج القوات الأميركية من العراق خلال 3 أشهر من تاريخ تشكيل الحكومة.

وكشفت هذه الوثيقة، التي مثل تسريبها حرجاً بالغاً لأنصار إيران، عن عمق النفوذ الإيراني في العراق، وحقيقة أن أكبر اللاعبين السياسيين فيه هم مجرد أدوات في يد الجار الشيعي، كما أنها كرست حقيقة القطيعة بين الطبقة السياسية التي تستقل في الدفاع عن مصالحها بغض النظر عن الظروف، والشعار المنقوض الذي يربط وطنياً مستقلاً سيد نفسه، لا يخضع لأي مؤثرات خارجية.

تعهدات علاوي للعامري:

• تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية

مع الصين

• إخراج القوات الأميركية

من العراق خلال 3 أشهر

ويترجم اختيار علاوي إصرار الطبقة السياسية الحاكمة، على تكليف شخصية تتصلل بها وتندحر منها، ورفض جميع محاولات إقصاء "أجسام غريبة" في كيانها، وذلك للاستفادة من شبكة المصالح والزبائنية التي تحكم الحياة السياسية في العراق.

ولعب رجل الدين الشيعي البارز مقتدى الصدر، دوراً كبيراً في تسمية علاوي مرشحاً مكلفاً بتشكيل الحكومة العراقية، عندما دفع بانصره إلى احتلال ساحات الاحتجاج في بغداد والمحافظات لمنع أي اعتراضات شعبية في صفوف المتظاهرين. فيما طالب لاحقاً بإعادة فتح المدارس والجامعات وإنهاء الإضراب المتواصل.

واشنطن - علمت "العرب" من مصادر

مطلعة أن السفير القطري الشيخ مشعل بن حمد آل ثاني ونائبه حضرا اجتماعات سبقت وأقربت الإعلان عن صفقة القرن. وأكدت المصادر أن السفير القطري ونائبه شاركا في وضع للمسات الأخيرة على الخطة الأميركية المقترحة للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لافتة إلى أنهما حضرا الاجتماع الثاني بشأن صفقة القرن والذي عقده كبير مستشاري البيت الأبيض جاريد كوشنر في التاسع والعشرين من يناير بمقر وزارة الخارجية الأميركية، بعد يوم من الإعلان عن الخطة الأميركية، وهو ما يتناقض مع ما تروجه قطر عبر أذرعها الإعلامية لمعارضتها.

ويؤكد حضور السفير القطري للاجتماعات موافقة الدوحة على صفقة القرن، وهو الأمر الذي سعت لإخفاؤه من خلال تعمدتها عدم حضور الإعلان الرسمي عن الصفقة الثلاثاء الماضي. وأعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ورئيس حكومة تسيير الأعمال الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في البيت الأبيض الثلاثاء، بنود وتفصيل "خطة السلام" الأميركية في الشرق الأوسط المعروفة إعلامياً باسم "صفقة القرن".

ولتشتيت الانتباه عن موقفها الداعم للصفقة وجهت الدوحة أذرعها الإعلامية لمهاجمة الدول العربية التي شاركت في مؤتمر الإعلان عن الصفقة، وهي سلطنة عمان والبحرين والإمارات.

في المقابل لم يصدر عن الدوحة ما يعكس رفضها الصريح والمباشر للخطة الأميركية، حيث أصدرت وزارة الخارجية

ترقب ما بعد الرفض

التي بدأت في أكتوبر من العام الماضي، واستمرت طيلة الأشهر الماضية، برغم القمع الحكومي الدامي الذي تسبب في مقتل قرابة 750 متظاهراً وجرح 22 ألفاً آخرين بينهم أربعة آلاف معاق، فضلاً عن تسجيل 121 حالة اختطاف واعتقال لنشطاء في بغداد والمحافظات.

ولم ينتظر الشارع العراقي كثيراً، إذ عبر عن رفضه المباشر لتكليف علاوي، مشيراً إلى أن الطبقة السياسية الحاكمة غير عابئة بالرفض الجماهيري لجميع مخرجاتها.

وإذا كان الصدر قادراً على استخدام شعبيته الجارفة في واد الاعتراضات التي يبديها المحتجون داخل بغداد، فإن هذا ليس ممكناً في المحافظات الجنوبية، حيث لا يشكل الصديريون النخلة الأكبر، على منحة حركة الاحتجاج خيرات كثيرة في التعامل مع الإجراءات القمعية الحكومية، من بينها الاستعانة بالغطاء العشائري القوي.

وحتى الآن، رفض المظاهرون في وسط والبصرة وميسان وذي قار وبابل وكربلاء والنجف والديوانية، فضلاً عن بغداد، تكليف علاوي، لأنه جزء من الطبقة السياسية التي يتظاهرون ضدها منذ أربعة أشهر.

وبسبب مخاوف الطبقة السياسية من تحميلها مسؤولية هذا الاختيار، فقد أجمعت معظم مكوناتها عن دعم علاوي أو تبني تكليفه، باستثناء الصدر، الذي يبدو أنه يأخذ كل شيء على عاتقه، ما يحوله إلى هدف جديد لحركة الاحتجاج في حال تجدها بسبب إخفاق علاوي المتوقع.

آراء

هل يتخطى المكلف علاوي إملات إيران

قطر وضعت للمسات الأخيرة لصفقة القرن وتوارت عن المشهد

بيانا وصف بالفضاض يندرج في إطار سياسة التخفي وعدم الوضوح التي دأبت الووحة على انتهاجها.

ورحب البيان بجمع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام العادل والمستدام في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويقول مراقبون إن قطر التي كانت من أول الدول العربية التي فتحت قنوات تواصل مع إسرائيل بشكل علني ومستفز للعرب والفلسطينيين تحاول منذ سنوات إيهام الرأي العام العربي بمعاداتها لتل أبيب من خلال تركيز قنواتها ومضامتها الإعلامية على نشر محتوى إعلامي يدغدغ عواطف الفلسطينيين، مع الاستمرار في استقبال مسؤولين ورياضيين إسرائيليين.

ورغم أن الاتفاقيات فرضت على دول الطوق مثل مصر والأردن تبادل سفراء وإقامة علاقات مع إسرائيل لكن تلك العلاقات بقيت في مستوى متدنٍ وقيمت رفضاً شعبياً كبيراً، في حين رسخت الدوحة العلاقات بينها وبين إسرائيل لتشمل كل القطاعات تقريباً وخاصة الرياضية، كان آخرها استقبالها وفداً رياضياً نهاية سبتمبر الماضي.

وأعربت حينئذ حركة المقاومة الإسلامية "حماس" المقربة من قطر عن أسفها "لإستضافة" الدوحة وفداً رياضياً إسرائيلياً، ضمن بطولة العالم للألعاب القوى، التي أقيمت في الدوحة.

ورغم ذلك لا يتوقف الإعلام القطري عن مهاجمة الدول العربية التي تتعامل بوضوح وشفافية مع القضية الفلسطينية من منطلق عقائلي بعيداً عن الشعارات والمزايدات.

مخاوف أمنية وسياسية تدفع السعودية إلى خفض عدد دبلوماسييها في بيروت

لمستوى الحماية التي توفرها الدولة للبعثة السعودية في بيروت؟ واعتبر مصدر سياسي لبناني خفض البعثة السعودية، مؤشراً سلباً سواء لجهة أفاق الدعم المالي للبنان، أو لجهة توقع احتمالات قائمة بالنسبة إلى استقرار البلد.

وذكرت مصادر دبلوماسية خليجية أن الرياض ليست متأكدة من توجهات الحكومة الجديدة، خصوصاً أن وزير الداخلية فيها، اللواء محمد فهمي، يعتبر من القريبين جداً من اللواء جميل السيد.

ومعروف أن جميل السيد الذي أصبح عضواً في مجلس النواب كان يشغل موقع المدير العام للأمن العام في عهد الرئيس السابق إميل لحود، وهو معروف بعلاقته المميّزة بإيران وبالنظام السوري الذي لعب دوراً أساسياً في تمكينه من الوصول إلى مجلس النواب في مايو 2018.

في بيروت لـ"العرب" إن البيان الوزاري الذي يتوقع أن تعرضه حكومة حسان دياب على البرلمان اللبناني بين الخامن والعاشر من فبراير الجاري لنيل الثقة، سيركز في ثقله على الأزمة الاقتصادية والمالية التي ضربت لبنان والوسائل الناجعة لمعالجتها، بما في ذلك الإصلاحات التي ستفتح الباب للدعم الدولي.

بيروت - أكدت مصادر سياسية في بيروت وجود توجه لدى سفارة المملكة العربية السعودية في بيروت إلى خفض عدد الدبلوماسيين العاملين في سفارتها. ورات هذه المصادر أن السعودية وضعت لبنان تحت رقابة شديدة في ضوء التطورات التي يشهدها البلد منذ ما يزيد على ثلاثة أشهر.

وذكرت مصادر لبنانية أن ثمانية من موظفي السفارة السعودية في بيروت غادروا وامتنعوا عن العودة رغم غيابهم في إجازة.

وأضافت أن ما ليس واضحاً إلى الآن، هل هذا التوجه مرتبط باحتمال تدهور الوضع الأمني في العاصمة اللبنانية أم أن الأمر يتعلق برسالة سياسية تريد الرياض توجيهها إلى الحكومة الجديدة برئاسة حسان دياب؟ وأشارت هذه المصادر إلى أنه بغض النظر عن الدافع إلى خفض عدد الدبلوماسيين السعوديين في بيروت، يبقى أن المملكة تبدو غير راضية عن تطور الأحداث في لبنان، إن على الصعيد السياسي أو الأمني، وهي تتوقع تطور الأمور فيه نحو الأسوأ.

وأكدت أن ما يثير قلق المملكة احتمال خفض الإجراءات الأمنية التي كانت متخذة في السنوات الماضية من أجل حماية الدبلوماسيين السعوديين. وتساءلت هل ستبقى هذه الإجراءات على حالها أم سيكون هناك خفض